

الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ

كيف يمكن للتعاون الدولي إنقاذ الأرواح وملايين الدولارات

الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ هي مشكلة دولية كبرى تحتاج إلى حل دولي – للتقليل من استخدام التبغ وإنقاذ الأرواح ومكافحة الجريمة المنظمة وتعويض مليارات الدولارات من عوائد الحكومة المهدرة.

يرجع الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ أساساً إلى التهريب والتزوير وغيرها من أساليب التصنيع غير المشروعة لمنتجات التبغ بالإضافة إلى التهريب على نطاق صغير. في الحقيقة، ثبت أن السجائر هي أكثر منتج استهلاكي قانوني في العالم يتم تهريبه على نطاق واسع، حيث بلغ حجم المتجارة غير المشروعة للسجائر 10.7% من حجم مبيعات السجائر العالمي أي حوالي 600 مليار سيجارة حسب تقديرات عام 2006.

يسهم الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ في زيادة استهلاك التبغ – مع ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض المتعلقة بالتبغ – في توفير منتجات التبغ بسعر أقل مما يشجع بشكل خاص فئة الشباب القلق بشأن الأسعار، كما أنها تراوغ السياسات العامة للتقليل من استخدام التبغ خاصة سياسة الضريبة العالية على التبغ مما يدل على أنها أحد أكثر الطرق فعالية في تقليل استهلاك التبغ.

يحرم الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ أيضاً الحكومات من مليارات الدولارات من العوائد الضريبية كل عام، بل يُشكّل خطراً حقيقياً على القانون والنظام والأمن العام. هناك ما يدل على القيام بالاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ بواسطة جماعات إجرامية تعمل عبر الحدود الدولية حيث أن تلك النقود التي حُصِل عليها من خلال المتجارة غير المشروعة قد استغلت في أعمال إجرامية خطيرة تتضمن عمليات إرهابية.

الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ هو مشكلة تتعلق بالحدود الدولية ولا يمكن التعامل معها بفعالية دون وجود تحرك وتعاون دولي. واعترافاً بهذا، اجتمعت في فبراير 2008 أكثر من 150 دولة من الدول المؤقّعة على الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ FCTC والخاصة بمنظمة الصحة العالمية لبدء المفاوضات حول المعاهدة الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ. تم التفاوض بشأن معاهدة المتجارة غير المشروعة كبروتوكول أو معاهدة ملحقّة للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ FCTC حيث أصبحت قانوناً دولياً في فبراير 2005.

تُلزم إتفاقية FCTC الخاصة بمنظمة الصحة العالمية الدول المؤقّعة عليها بتنفيذ الإجراءات الفعالة للتقليل من استخدام التبغ عن طريق فرض ضرائب عالية على التبغ وتحذيرات صحية شديدة اللهجة وقوانين تقتضي توفير أماكن عامة وأماكن عمل خالية من التدخين وأيضاً إصدار أوامر حظر شاملة على إعلانات التبغ والترويج له ودعمه.

بما أن الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ يمكنه مراوغة إجراءات مكافحة التبغ العديدة خاصة الضرائب على التبغ، فإن الحاجة إلى وجود اتفاقية قوية لمكافحة الاتجار غير المشروع لمنتجات

التبغ هي شيء أساسي لتنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ FCTC الخاصة بمنظمة الصحة العالمية بنجاح وفعالية – وأيضاً للتقليل من استخدام التبغ وإنقاذ الأرواح حول العالم.

الدول الموقعة في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ FCTC الخاصة بمنظمة الصحة العالمية قد وضعت هدفاً لاستكمال المفاوضات حول اتفاقية المتاجرة غير لمشروعة بحلول عام 2010.

تأثير الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ على الصحة العامة

يقتل التبغ من الناس أكثر مما يقتل الإيدز والمواد المخدرة المصرح بها قانوناً وغير المصرح بها وحوادث السيارات والقتل والانتحار مجتمعة. 5.4 مليون شخص حول العالم يموتون سنوياً نتيجة لأمراض متعلقة بالتبغ. تشمل السرطان وأمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي.

حدة ناقوس خطر الموت في ازدياد: ألفت منظمة الصحة العالمية الضوء على أنه بحلول عام 2030، وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات العاجلة، ستزداد معدلات الوفيات السنوية بسبب التبغ لتصل لى أكثر من 8 ملايين.

زيادة سعر منتجات التبغ من خلال الضرائب هي طريقة فعالة ومثبتة في تقليل استهلاك التبغ. فيحتمل أن يؤدي زيادة مقدارها 10% في سعر علبة السجائر إلى تقليل استهلاك السجائر بمقدار 4% في الدول داخل العالي وبمقدار 8% في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

التأثير الاقتصادي للاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ

في عام 2006، وصفت التقديرات أنه تم تهريب 607 مليار سيجارة حول العالم مما حرم الحكومات من مليارات الدولارات كعوائد سنوية. من المتوقع أن تُحرم المتاجرة غير المشروعة للتبغ الحكومات من 40 إلى 50 مليار دولار كعوائد سنوية مما يمثل أكثر من الناتج القومي الإجمالي لثلاثي بلدان العالم.

فالتقليل الكبير في المتاجرة غير المشروعة للتبغ سيسهم في وصول مليارات من الدولارات الإضافية كعوائد إلى الحكومات وأيضاً المزيد من الفعالية في تنفيذ الإجراءات الخاصة بخفض استهلاك التبغ وما يسببه من أمراض ووفيات.

تأثير المتاجرة غير المشروعة على الأمن العام

بالإضافة إلى كونها مشكلة اقتصادية وصحية كبرى، إلا أن الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ يشكل تهديداً خطيراً على الأمن العام. هناك ما يدل بقوة على أن التجارة غير المشروعة لمنتجات التبغ يتم تنفيذها بواسطة جماعات إجرامية دولية منظمة ذلك أن النقود التي يتم الحصول عليها من تجارة التبغ غير المشروعة يتم استغلالها في أعمال إجرامية خطيرة تشمل عمليات إرهابية.

الحل: تطوير بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ

تحالف الاتفاقية الإطارية FCA هو منظمة دولية تضم أكثر من 350 منظمة لمكافحة التبغ، حيث أنها تحت الحكومات على وضع الأحكام التالية في بروتوكول الاتجار غير المشروع لمنتجات التبغ:

- إصدار التراخيص للمشاركين الرئيسيين في سلسلة التوريد.
- توافر متطلبات العناية الواجبة لضمان أن المشاركين في سلسلة التوريد يستعملون سلطاتهم فيما يتعلق بالعملاء والمقاولين الذين يتعاملون معهم.
- التتبع ودراسة خط سير منتجات التبغ خلال تنقلها في سلسلة التوريد مما يساعد في التعرف على نقطة التحول من سوق المتاجرة القانونية إلى سوق المتاجرة غير القانونية
- توافر متطلبات الإبقاء على السجلات
- فرض حظر على مبيعات الإنترنت من منتجات السجائر إلى المستهلكين
- وضع إجراءات لتنفيذ قانون قوي
- وضع إجراءات للتعاون الدولي تشمل على تشارك المعلومات والتعاون في التحقيق ومتابعة المخالفات